

**مؤتمر العمل العربي**  
الدورة الحادية والأربعون  
القاهرة - جمهورية مصر العربية  
(14 - 21 سبتمبر / أيلول 2014)

و.م.ع.ع.د. 1/41/  
القسم الثاني / ملاحق - 3



منظمة العمل العربية

# البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

**\*\* ملاحق ( القسم الثاني ) :**

- الملحق الثالث : تقرير حول المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل  
" نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة "  
(الرياض، 24 - 26 فبراير / شباط 2014).

## **\*\* تقديم :**

**أولاً :** برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله عقدت منظمة العمل العربية المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة بالتعاون مع وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية والبنك الدولي وذلك في مدينة الرياض خلال الفترة 24 – 26 فبراير / شباط 2014.

**ثانياً :** شارك في أعمال هذا المنتدى نحو 553 مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات الفاعلة في مجالات التخطيط والاقتصاد والمالية والتعليم والتدريب المهني في البلدان العربية من بينهم نحو 30 وزيراً وعدد من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بموضوعات المنتدى وكذلك ممثلي الجهات السعودية ذات الصلة.

وقد تمحورت الفكرة الرئيسية للمنتدى - من خلال رؤية المنظمة- في ضرورة وأهمية السعي للتوصل إلى توافق كامل بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول الإستراتيجيات العامة الداعمة لمزيد من فرص العمل والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية في ضوء نموذج تنموي يركز على تحقيق التنمية المستدامة .

## **ثالثاً : أهداف المنتدى :-**

**\*\* الهدف العام :** الاتفاق على إطار عام لدعم التنمية والتشغيل في ضوء المتغيرات القائمة وتوافق الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بناء على رؤية مشتركة تكاملية توازن بين مقتضيات الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واعتماداً على منظومة معلوماتية شاملة.

## **\*\* الأهداف الفرعية:**

1. تطوير نظم سوق العمل لإتاحة الفرص لمزيد من تشغيل الشباب والمرأة والمتعلمين وتقليل معدلات البطالة.
2. تعزيز برامج وسياسات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي لتحقيق العمل الكريم والسلام الاجتماعي والمزيد من فرص نجاح برامج التنمية والإصلاح الاجتماعي.
3. مراجعة برامج الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات التنمية وإبراز الممارسات الناجحة.
4. تعظيم دور القطاع الخاص في دعم مؤسسات التعليم والتدريب وتطوير برامجها وفق احتياجات سوق العمل.

5. تحديد أولويات المنطقة العربية في تطوير التشغيل وتدعيم شراكات مع المؤسسات الدولية والاقليمية لتفعيل قرارات القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشأن التشغيل خاصة في إطار العقد العربي للتشغيل وطموحات المواطن العربي.

#### رابعاً : محاور العمل والنقاش بالمنتدى :

##### 1. سياسات وآليات دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية:

ركز هذا المحور علي سبل ووسائل بناء السياسات والخطط الخاصة بدعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية بأسلوب متكامل ، اعتمادا علي جمع وتحليل المعلومات والدراسات والاستفادة من التجارب الناجحة عالميا وأقليميا. ويتم عرض التقرير العربي الأول لمعلومات سوق العمل والذي يوضح الفجوات النوعية في اتجاهات نمو القوة العاملة ، واتجاهات النمو الاقتصادي وبما يؤكد علي ضرورة بناء السياسات والآليات وفق التحديات الفعلية للمنطقة ولكل دولة علي حدة.

##### 2. موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل :

ركز هذا المحور علي التحديات التي تواجه متطلبات التوسع في التعليم للوصول إلي المعدلات العالمية وتلبية رغبات الشباب في الحصول علي تعليم عالي من جانب ، وطبيعة احتياجات سوق العمل من جانب آخر والتي قد لا تتطلب نوعيات الخريجين من ذلك التعليم. ويقدم هذا المحور نماذج متطورة تعتمد علي تحليل احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم كأسقاطات مستقبلية ودراسة الفجوة بين العرض والطلب وتحديد آليات الموائمة اعتمادا علي التجارب الدولية الناجحة.

##### 3. التنمية الاقتصادية المتوازنة :

ركز هذا المحور علي فكرة التنمية الاقتصادية المستدامة وآليات الإدارة الاقتصادية المتوازنة بين تحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان توفير العدالة الاجتماعية ، وكيفية تحقيق التوازن بين دور الدولة كمنظم للاقتصاد ودور القطاع الخاص كمحرك ومشغل للاقتصاد. ويتضمن هذا المحور آليات ووسائل الربط بين التنمية ومكافحة الفقر من خلال زيادة فرص التشغيل ورفع مستويات الدخل.

##### 4. المناخ الاستثماري الداعم لخلق فرص العمل :

ركز هذا المحور علي آليات تعظيم الاستثمار بوصفه أساس التصدي لمشكلة التشغيل وخلق فرص العمل. ويتضمن هذا المحور سياسات الاستثمار الداعم لخلق فرص التشغيل المناسبة المتوافقة مع طبيعة قوة العمل خصوصا وأن معظم الاستثمارات لازالت حتي الآن تخلق الكثير من فرص العمل غير المتوافقة مع نوعية قوة العمل.

##### 5. نحو أنظمة حماية اجتماعية شاملة :

ركز هذا المحور علي كيفية تطوير نظم الحماية الاجتماعية بما يحقق تعظيم دورها في بناء شبكات الأمان الاجتماعي وفي ذات الوقت لا يتعارض مع متطلبات التنمية المستدامة والتي تضع في اعتبارها العدالة الاجتماعية كعنصر حاكم في التنمية. قدم هذا المحور حزمة من برامج الحماية المتطورة والحديثة والمنقحة مع المعايير الدولية والتي حققت انطلاق التنمية الاقتصادية.

## 6. دور الحوار الاجتماعي في سياسات وبرامج التشغيل:

ركز هذا المحور علي أهمية الحوار الاجتماعي في بناء السياسات التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وعدم افتئات طرف علي آخر تحقيقا للسلم الاجتماعي وضمانا للاستقرار والذي يعد اساس التنمية. وي طرح المحور كيفية بناء شبكات للحوار الاجتماعي المستمر وذلك باستخدام شبكات المعلومات والشبكات الاجتماعية وبالأخص الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل.

### خامساً : الجهات المشاركة في أعمال المنتدى .

- 1) وزراء الاقتصاد أو المالية أو التخطيط ووزراء العمل ووزراء التعليم الفني ووزراء التكوين المهني والتشغيل وقيادات التعليم ومؤسسات الضمان الاجتماعي والتدريب المهني وقيادات الاتحادات والغرف التجارية والصناعية والاتحادات العمالية
- 2) منظمات أصحاب العمل واتحادات الغرف التجارية والصناعية ، والاتحادات العمالية في البلدان العربية.
- 3) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.
- 4) المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة ومن بينها ILO, UNIDO, UNDP UNFPA, OECD, ESCWA
- 5) صناديق وبنوك مؤسسات التمويل العربية والإسلامية والدولية.
- 6) الجامعات ومراكز البحوث الاجتماعية والاقتصادية ومؤسسات التدريب الدولية والأقليمية ذات الصلة.
- 7) ممثلين لبعض التجارب الدولية الناجحة.
- 8) المؤسسات الإعلامية.

### سادساً : أسلوب العمل بالمنتدى

- تقديم أوراق عمل ومدخلات وعروض مرئية .
  - عقد جلسات عامة ومجموعات عمل تعمل على التوازي على أن لا تتعارض مع المواعيد المحددة لجلسات العمل .
  - كلمات أو مدخلات أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المنتدى وكذلك ضيوف الشرف
  - وقد تضمن برنامج سير أعمال المنتدى عقد عدد من الجلسات العامة ومجموعات العمل على النحو التالي :
- (1) **الجلسة الافتتاحية : وتضمنت كلمات لكل من :-**
- كلمة معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية
  - كلمة السيدة / أنجر أندرسون نائب رئيس البنك الدولي
  - كلمة معالي السيد / جاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية
  - كلمة الجامعة العربية ألقاها سعادة الدكتور / محمد بن إبراهيم التويجري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية
  - كلمة راعي المنتدى ألقاها معالي المهندس / عادل بن محمد فقيه وزير العمل بالمملكة العربية السعودية

## (2) جلسات العمل :

- **جلسة العمل الأولى :**  
أفاق التشغيل وتنمية الموارد البشرية وتضمنت هذه الجلسة عرض رؤية البنك الدولي وابرز انجازات صندوق تنمية الموارد البشرية بالمملكة العربية السعودية وطرح رؤية وأفكار 11 متحدثاً حول محور الجلسة.
- **جلسة العمل الثانية:**  
التنمية المتوازنة ودعم المناخ الاستثماري لخلق فرص عمل. تم خلال هذه الجلسة طرح رؤية وأفكار 10 متحدثين حول محور الجلسة.
- **جلسة العمل الثالثة:**  
الحوار الاجتماعي وأنظمة الحماية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة تم خلال هذه الجلسة عرض رؤية منظمة العمل العربية والاستماع إلى رؤية وأفكار 13 متحدثاً حول محور الجلسة.
- **جلسة العمل الرابعة:**  
تم خلال هذه الجلسة عرض نتائج مجموعات العمل وإقرار إعلان الرياض.

## (3) مجموعات العمل :

- **مجموعة العمل الأولى :**  
أفاق التشغيل وتنمية الموارد البشرية تم خلال اجتماعات هذه المجموعة عرض ومناقشة 6 أوراق عمل حول موضوعات تتعلق بالمحور الرئيسي لمجموعة العمل.
- **مجموعة العمل الثانية :**  
التنمية المتوازنة ودعم المناخ الاستثماري لخلق فرص عمل. تم خلال اجتماعات المجموعة عرض ومناقشة 4 أوراق عمل حول المحور الرئيسي لمجموعة العمل.
- **مجموعة العمل الثالثة :**  
الحوار الاجتماعي وأنظمة الحماية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة تم خلال اجتماعات المجموعة عرض ومناقشة 7 أوراق عمل حول المحور الرئيسي لمجموعة العمل.

## (4) اجتماع لجنة الصياغة :

تم تشكيل لجنة الصياغة شارك فيها عدد من السادة الوزراء وممثلي الأطراف المشاركة والخبراء والمختصين وممثلي الجهات المنظمة للمنتدى وعقدت اجتماعاتها لإعداد وصياغة إعلان الرياض الذي تضمن أسس التفاهم المشترك لتحقيق التنمية التي تضمن زيادة التشغيل والحد من البطالة ومكافحة الفقر ومحددات لمعالج تحقيق تعاون بين المنظمات العربية والدولية في هذا المجال .

**سابعاً :** قامت المنظمة بعرض تقرير حول المنتدى على الدورة (80) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وبعد المناقشات أصدر المجلس القرار التالي :

1- أخذ العلم بالتوصيات الصادرة عن المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة ( الرياض ، 24 - 26 فبراير / شباط 2014 ) .

- 2- تقديم الشكر لخدام الحرمين الشريفين لرعايته للمنتدى ولحكومة المملكة العربية السعودية ( وزارة العمل ) لاستضافة أشغال المنتدى والتسهيلات التي قدمتها لإنجاح أعماله مع الأشادة بما حققه المنتدى من نجاح فى تفعيل قضايا التشغيل والتنمية المتوازنة فى المنطقة العربية .
- 3- تقديم الشكر للبنك الدولى لمساهمته القيمة فى أشغال المنتدى وفريق العمل الذى شارك فى التحضير والتنفيذ .
- 4- توجيه الشكر لمنظمة العمل العربية وللمدير العام لمكتب العمل العربى على مبادرته فى الإعداد والتنظيم لهذا المنتدى الهام مع الأشادة بما حققه من نجاح ودعم توجهات المنظمة فى عقد مثل هذه الفعاليات الهامة .
- 5- دعوة الدول العربية إلى الأخذ بعين الاعتبار منطلقات ومبادئ "إعلان الرياض للتنمية والتشغيل" وكذلك التوصيات الصادرة عن المنتدى والعمل على إدراجها ضمن سياسات وبرامج عملها باعتباره يمثل منهجاً متكاملًا للتنمية المستدامة.
- 6- دعوة منظمة العمل العربية لمواصلة التعاون والتنسيق مع البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية والمنظمات ذات العلاقة لمتابعة تنفيذ المبادئ المقررة فى الإعلان والتوصيات الصادرة عن المنتدى لمواجهة التحديات الهيكلية للتشغيل والتوسع فى نطاق برامج الحماية الاجتماعية.
- 7- تكليف المدير العام لمكتب العمل العربى باتخاذ ما يلزم من تنسيق ومتابعة تنفيذ ما صدر عن المنتدى من توصيات ورفع "إعلان الرياض" إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة فى تونس عام 2015.
- 8- تكليف مكتب العمل العربى بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المنتدى وإعلان الرياض قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية .

**ثامناً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بأخذ العلم والتوجيه بما يراه مناسباً فى هذا الشأن ..**

**أحمد محمد لقمان**

**المدير العام**

**● مرفق :**

- 1- إعلان الرياض .
- 2- توصيات مجموعات العمل

حمدى  
طار محمد

**إعلان الرياض**  
**" للتنمية والتشغيل "**  
**نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة**  
**( الرياض ، 24 - 26 فبراير / شباط 2014 )**

**إعلان الرياض**  
**" للتنمية والتشغيل "**  
**نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة**

نحن المجتمعون في إطار " المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل - نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة " في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في الفترة من ( 24 - 26 فبراير / شباط 2014 م ) وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود . حفظه الله ، وبترتيب وتنظيم منظمة العمل العربية ووزارة العمل بالمملكة العربية السعودية والبنك الدولي ، وبدعم واستضافة كريمة من حكومة المملكة العربية السعودية وبمشاركة رفيعة المستوى للأطراف الاقتصادية ممثلة بأصحاب المعالي وزراء المال والاقتصاد والتخطيط وللأطراف الاجتماعية ممثلة بأصحاب المعالي وزراء العمل والتعليم الفني وقيادات وزارات التربية والتعليم والتدريب والضمان الاجتماعي ومشاركة رفيعة من منظمات أصحاب الأعمال وغرف التجارة والصناعة العربية والمنظمات العمالية وكذلك حضور هام للمنظمات العربية والإقليمية والدولية وشخصيات عربية ودولية رفيعة المستوى وعدد من قادة الرأي العام وإعلاميين .

**يقرون** بعد مشاورات ومناقشات موسعة هذا الإعلان الذي يمهد الطريق لتفاهات متبادلة للحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة ودورها في بناء منهج شامل ومتكامل للتنمية ، كما أن هذا الإعلان يسلط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به التشغيل والحماية الاجتماعية في تطوير مجتمعاتنا وقد نتج عن هذه المشاورات التوصل إلى التفاهات الآتية :

## انطلاقاً من :

- التزامنا التّام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من معانى القيم الإسلامية المتمثلة على وجه التحديد بأحقية العمل والضمان الاجتماعي والعيش الكريم والتنمية المتوازنة والمستدامة في أشمل معانيها والتي يمثّل الإنسان فيها الوسيلة والغاية معا .
- انشغالنا البالغ بخصوص الارتفاع المتزايد لمعدّلات البطالة وتفاقمها فى الدول العربية والتي طالت مختلف شرائح المجتمع وخاصة الداخلين الجدد على سوق العمل .
- اهتمامنا بما تشهده المنطقة العربية من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة من تبعات مشكلات البطالة والتشغيل وتوفير فرص العمل ولاسيما المتعلقة منها بالشباب .
- إدراكنا أن معضلة البطالة شأن يخص كل دولة على حدة ، كما أنه شأن عربى أيضا وندرك أن معالجتها تتطلب أهتماما خاصا ومزيداً من التعاون العربى .
- كما ندرك أن موضوع دعم التشغيل والحد من البطالة والفقر يتطلب تضافر كل الجهود وتعبئة كلّ الطاقات العربية من حكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال ومختلف الوزارات ذات الصّلة والمؤسّسات المالية والاقتصادية في إطار شراكة عربية حقيقية .
- استلھامنا للقيم الإسلامية السّمحاء المحفّزة على التكافل والتأزر لمواجهة ما يترتب على استفحال ظاهرة البطالة ما لم يتم السيطرة عليها .
- استحضارنا لقيم ومبادئ مؤسّسات العمل العربى المشترك الداعية إلى التعاون والتكامل العربى .
- استثمارنا للقرارات الصادرة عن الاجتماعات العربية رفيعة المستوى مثل المنتدى العربى الأول للتنمية والتشغيل وإعلان الدوحة نوفمبر 2008 ، وبيان الجزائر بشأن تشغيل الشباب ، نوفمبر 2009 ، والأجندة العربية للنّهوض بالتشغيل بيروت أكتوبر 2009 ، ووثيقة الرياض حول التدريب التقنى والمهنى واحتياجات سوق العمل يناير 2010 .

- استنادنا بثقة وقوة إلى القرارات السياسية لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية في القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية الكويت يناير 2009 ، وشرم الشيخ يناير 2011 والرياض يناير 2013 .
- استذكارنا أن مبررات اعتماد مبدأ قمم عربية تنموية اقتصادية واجتماعية بصفة دورية كما جاء في قمة الرياض الاعتيادية 2007 هو لمواجهة التحديات التنموية في البلدان العربية وجاء في مقدمتها تفشى الفقر وتفاقم معدلات البطالة .
- وإنطلاقاً من الأهداف المشتركة فيما يخص قضايا البطالة والتشغيل ومكافحة الفقر باستهداف خلق فرص العمل اللائق في المنطقة العربية مع تركيز خاص على قضايا الحماية الاجتماعية تعزيزاً للعدالة والسلام الاجتماعيين وكذلك متطلبات التنمية المستدامة .
- وإذ تتلاقى الجهود العربية والدولية في هذا المنتدى الهام بمشاركة مؤسسات العمل العربى المشترك وتمثلها منظمة العمل العربية والمؤسسات الدولية ويمثلها البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية لتتضافر الجهود العربية والدولية للتعامل مع قضايا التنمية والتشغيل برؤية مفتوحة والتعاطى مع قضايا ومتطلبات الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة بصورة مركزة ومعقدة .
- وبعد المداولات والنقاش والوقوف أمام وضعية سوق العمل والبطالة المرتفعة ومسبباتها التى ازدادت تعقيدا والتطورات التى شهدتها عدد من دول المنطقة العربية والوقوف أمام متطلبات التنمية المستدامة ودعم الحماية الاجتماعية .

### يقر المشاركون المبادئ الآتية :

- (1) اعتبار مفهوم التحالف والتضامن العربى من أجل التشغيل والحدّ من البطالة في ضوء الواقع الراهن لكل الدول العربية منفردة ومجتمعة مبدأً ومنطلقاً يكتسب صبغة الدفاع الوقائي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لترسيخ السلم الأهلى والاستقرار الاجتماعى .
- (2) أن العمل حقّ للجميع بدون تمييز مهما كان نوعه باعتباره شرطاً من شروط صون الكرامة وركنا من أركان المواطنة والمشاركة الفاعلة ، ورافعة من روافع التنمية وهو ما يساعد على تأسيس روابط اجتماعية كفيلة بمعالجة الفجوة الاجتماعية والفجوة بين الأجيال .

3) جعل التشغيل هدفا مركزيا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي سياسات الموارد البشرية وفي الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطني والعربي وضمن تكافؤ فرص التشغيل والتدريب والتأهيل بشفافية دون أى تمييز .

4) العمل على تقليص معدّلات البطالة والفقر، على المستويين الوطني والعربي تنفيذا لأهداف العقد العربي للتشغيل 2010-2020 وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة وذوى الإعاقة في التنمية الاقتصادية وتضييق فجوة البطالة الواسعة بين المناطق داخل الدولة الواحدة ، وبين الدول العربية بما يساهم في تأمين شروط التنمية المتوازنة واستدامتها وتعزيز التماسك الاجتماعي .

5) السعى المستمر والحثيث نحو امتداد نظم التأمين الاجتماعي أفقيا لمختلف قطاعات وفئات المجتمع ورأسيا لتشمل التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة بالتلازم مع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابة العمل ، وبحيث تشمل القطاعين المنظم وغير المنظم وفقا لظروف وإمكانيات كل دولة .

6) الارتقاء بأداء منظومة التعليم والتدريب المهنى والتقنى والرفع من جودة مخرجاتها في إطار شراكة مع القطاع الخاص لتحقيق الموائمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل .

7) السعى إلى دفع العمل المستقل ودعم روح المبادرة وثقافة الريادة ورعاية الباحثين عن عمل وتبنيهم بما يمكن من توسيع القاعدة الاقتصادية وتوليد فرص العمل .

8) التأكيد على ضرورة الارتقاء بمنظومة البحث العلمى بالدول العربية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة المبنية على اقتصاد المعرفة كوسيلة لزيادة فرص العمل.

9) تكريس الحوار الاجتماعي على المستويين الوطنى والعربى كأداة للحكومة الرشيدة لسوق العمل وعلاقات العمل والسعى للتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحسن الإدارة للأزمات الناتجة عنها بما يضمن مصالح أطراف الإنتاج .

10) دعم إنشاء وتفعيل المجالس الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية وضمن مشاركة الأطراف المعنية من ممثلى الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال وممثلى المجتمع المدنى بما يعزز الحوار الاجتماعى على المستوى الوطنى ، ويرفع من المشاركة العربية على المستوى الدولى .

11) الإعداد الأمثل للموارد البشرية لتوفير المهارات الفنية التخصصية والكفاءات بما يستجيب لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية ويؤمن متطلبات الباحثين عن العمل .

12) أن القطاع الخاص قاطرة النمو الاقتصادي وأحد المصادر الرئيسية للتشغيل والتنمية وتحقيقا لهذه الغاية ، فإن المشاركين يؤكدون على العمل سويا من أجل:

(أ) التأكيد على دور القطاع الخاص كأحد أكبر مقدمي فرص العمل وذلك من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي مع تغيير دور الحكومات من مجرد تقديم فرص العمل إلى تحسين مناخ الاستثمار والخدمات الاجتماعية.

(ب) العمل على تطوير التشريعات وتبسيط الإجراءات من أجل توفير أطر عمل شفافة ، والسعى إلى تشجيع إنشاء المزيد من الأعمال وفتح باب المنافسة التجارية ، وفي ذات الوقت العمل على إجراءات تعديلات على تشريعات حماية العمال لتشجيع تنقل الأيدي العاملة .

(ج) التأكيد على الحاجة إلى ترشيد التشغيل فى القطاع العام ، وإعادة تنظيم شروط التشغيل فى كل من القطاعين العام والخاص ، وتقليل الفجوة فى الأجور والمزايا بين القطاعين العام والخاص لتعزيز دخول الشباب للقطاع الخاص .

13) التأكيد على أهمية الدور الذى تؤديه المرأة فى سوق العمل والتأثيرات الإيجابية لمشاركتها على الأصدمة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيعها الدائم على المشاركة وإيجاد المناخ الملائم لها وإيجاد بيئة العمل المناسبة واللائقة لها .

14) التأكيد على حق ذوى الاحتياجات الخاصة ( المعاقين ) فى العمل وأهمية وضع سياسات خاصة برعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم بما يمكنهم من أداء دورهم المنتج فى المجتمع .

15) العمل بصورة مستمرة على توعية الفرد بأهمية تنمية مؤهلاته ومهاراته باستمرار عبر التدريب المستمر مدى الحياة المهنية لضمان قيمته المضافة وقدرته التنافسية بما يؤمن موقعه صلب المؤسسة أو خارجها فالتشغيل المستدام أصبح مرتبطا باستخدام المؤهلات نظرا للنسق المتسارع لتجدد المعارف .

16) دعم وتفعيل عمل الجمعية العربية لمؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني والتي تحتضنها الرياض نظراً للحاجة الملحة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية وثقافة العمل والتغيرات مما يساعد على تحسين الإنتاجية والقبالة للاستخدام واستحداث المزيد من فرص العمل.

17) السعي إلى تبسيط وتسهيل تنقل العمالة العربية بين الدول العربية وفقاً لقاعدة الموازنة بين مهارات القوى العاملة المتوفرة في بلدان الإرسال مع متطلبات أسواق العمل في بلدان الاستقبال خدمة للمصالح المشتركة .

18) التأكيد على ضرورة سد الثغرات في المعلومات من خلال دعم استكمال إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ، والاهتمام بتبادل المعلومات للاستناد إليها في اتخاذ القرارات المناسبة وفتح الحوار للتعرف على اتجاهات وآراء الشباب والأدوار التي يرغبون القيام بها لخدمة مجتمعاتهم وكذلك التعرف على الجهود والمبادرات لأحداث فرص العمل .

19) تبني برامج شبكات الأمان الاجتماعي لما لها من تأثير قوى للحد من الفقر والعمل على تحقيق المساواة . وإعطاء الأولوية للتدخلات التي تستهدف الفئات الأكثر تهميشاً وفقراً وتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري . وينبغي أن تتم مثل هذه التدخلات من خلال الآليات الصحيحة لتقديم الخدمة ويجب متابعتها وتقييمها .

20) تبني أفضل الممارسات الدولية لضمان الإدارة الاحترافية والشفافية لاحتياجات الأمن الاجتماعي والعمل على دراسة فعالية موارد شبكات الأمان الاجتماعي لتحديد الأفضل من تدابير الإصلاح حتى يمكن إتباعها وذلك لتحسينها ومن ثم تحديد الأهداف وضمان تلقي الفقراء غالبية الموارد مع اشراك المواطنين في الحوار الخاص ببرامج الإصلاح .

21) التقليل التدريجي في استخدام دعم السلع كأداة للحماية الاجتماعية والتحول إلى استهداف الفئات الأكثر فقراً مباشرة .

22) إنشاء آليات مؤسسية لتسهيل إجراء الحوار الاجتماعي حول قضايا التشغيل والحماية الاجتماعية وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة والمجتمع المدني في الحوار الاجتماعي حول بعض القضايا كتحديد الحد الأدنى للأجور وحماية العمالة والتأمين ضد البطالة ومعاشات التقاعد وتشغيل المرأة.

23) دعم وتفعيل الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ببيروت كأداة أساسية في سبيل تعزيز ثقافة الحماية الاجتماعية .

24) توسيع نطاق برامج الحماية والرعاية الاجتماعية القائمة لتوفير الدعم المناسب للتخفيف من حدة الأزمات والمخاطر الاجتماعية المختلفة ، واتخاذ إجراءات علاجية وتدبير أكثر فعالية .

25) تشجيع توجه القوى العاملة نحو القطاع الخاص من خلال تبني إصلاحات لتغيير نمط الممارسات والثقافة السائدة ، وذلك من خلال :

- (أ) العمل على سد الفجوة في المزايا والأجور بين القطاعين العام والخاص.
- (ب) ربط الحصول على وظيفة بالقطاع العام بالكفاءة والأداء .
- (ج) تحسين سياسات إنتقال القوى العاملة.
- (د) التنسيق بين برامج الضمان الاجتماعي لمختلف فئات العاملين .

26) إجراء إصلاحات على برامج الدعم الشامل للوصول إلى برامج شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة من خلال :

- (أ) إنشاء سجلات موحدة للمستفيدين بحيث يمكن استخدامها لاستهداف برامج متعددة وتعزيز تقديم الخدمة المنشودة.
- (ب) إعادة هيكلة الإعانات المدعومة بما يحقق استفادة الفئات الأقل دخلا .

27) إجراء إصلاحات على برامج التأمينات الاجتماعية لضمان توسعة غطاء البرامج وزيادة إمكانية توزيع الفائدة وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل .

28) الاعتماد على الدراسات الإكتوارية لتحقيق التوازن بين موارد ونفقات نظم التأمين الإجتماعي وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتفعيل الدور الإستثماري المتعدد لنظم التأمينات الاجتماعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة من خلال توجيه أوجه الاستثمار إلى مختلف المجالات التي تحد من سلبيات التحولات الاقتصادية الهيكلية والتي تحقق أقصى مصلحة اقتصادية اجتماعية للمؤمن عليهم .

يدعو المشاركون كل من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى جانب منظمة العمل العربية إلى أن يكون هذا الإعلان بمثابة خارطة طريق للسياسات الموجهة إلى

المنطقة العربية من أجل دعم النمو والتطور المطلوب لمواجهة التحديات الهيكلية للتشغيل .

ويأملون أن تكون بنود ومبادئ إعلان الرياض معروضة على جدول أعمال اجتماع القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المقبلة .

ويعرب جميع المشاركون في المنتدى عن عظيم تقديرهم للدور الرائد الذي يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود . حفظه الله ، في الإطار العربي والدولي وإذ يشيدون بمواقفه القومية المتميزة كما يعبرون عن إعجابهم لما تشهده المملكة في عهده من ازدهار وانتعاش .

كما يقدر المشاركون عاليا الرعاية الكريمة لأعمال المنتدى وممتنون لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وما هيئته وزارة العمل مشكورة ومعالي الوزير ومعاونيه من ظروف اسهمت في انعقاد هذا المنتدى بهذه الصورة والشكر موصول لمنظمة العمل العربية ومعالي المدير العام الذي بادر بفكرة المنتدى وإسهام فريق عمل المنظمة في الترتيب والتحضير له وكذلك البنك الدولي الذي اسهم بفعالية في التحضير .



خدي  
ع/محمد

توصيات

المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل

نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة

( الرياض ، 24 - 26 فبراير / شباط 2014 )

## توصيات

المنتدى العربي الثانى للتنمية والتشغيل

نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة

( الرياض ، 24 - 26 فبراير / شباط 2014 )

تضمن جدول أعمال المنتدى العربي الثانى للتنمية والتشغيل " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة " ثلاث مجموعات عمل تم عقدها على مدى يومى 25-26 فبراير / شباط ، وقد توصل المشاركون للتوصيات التالية :

### أولاً : فى مجال آفاق التشغيل :

(1) إعطاء الأولوية لإعادة تنظيم وإصلاح أسواق العمل الوطنية والعربية وتطوير شبكات و مرصد أسواق العمل وتعميق المعرفة بمؤشراتها ومتابعة المتغيرات وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة عن العرض والطلب على القوى العاملة وفرص التدريب والتوظيف فى جميع البلدان العربية ، وذلك بالتعاون الكامل بين الشركاء الاجتماعيين ومختلف الجهات ذات العلاقة مما يساهم فى تعزيز جهود منظمة العمل العربية لاستكمال بناء وتفعيل الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

(2) التأكيد على أن جهود تنمية التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج والمجزى لا تقف فقط عند مستوى تأمين الدخل للعامل بل تكون لها تأثيرات إيجابية على رفع معدلات النمو الاقتصادى من خلال تحريك الطلب الداخلى وتحسين مستوى الاستهلاك مما يساعد على تحفيز الاستثمار وإعادة التوظيف الأمثل لطاقات الإنتاج وضمن حقوق الأجيال القادمة فى التنمية .

(3) دعوة الحكومات العربية الى تبنى سياسات وبرامج مرنة ومتنوعة للإحاطة بالرياديين والمبادرين وتقديم جميع أشكال الدعم الفني والمادي لهم بداية من مرحلة الانطلاق الفعلي للمشروع مروراً بمرحلة إنتاج النماذج وحماية براءات الاختراع وضمن تمويل المشروع عند اكتمال الشروط لدخول مرحلة الإنتاج والتسويق .

- (4) حث البلدان العربية على تقديم المزيد من التسهيلات و الحوافز المناسبة لتشجيع المنشآت المتوسطة والكبرى على التوسع فى تجزئة عمليات الإنتاج لتمكين الشباب من بناء منشآت صغرى وصغيرة تؤمن بعض الأنشطة الخدمية ولإنتاج بعض مكونات المنتج النهائى للمنشآت الرئيسية فى إطار علاقات تعاقدية منظمة مما يساعد على دفع نسق إقامة المشاريع وتوفير المزيد من فرص العمل ودعم القدرات التنافسية .
- (5) دعم وتشجيع إقامة الجمعيات والتعاونيات الهادفة الى نشر وتعزيز أشكال التضامن الاجتماعى الاقتصادى وتفعيل دورها فى مجالات التشغيل من خلال تنويع أنشطتها وبوجه خاص توفير الإقراض التضامنى للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وإسداء النصح والإحاطة بالباعثين الشبان .
- (6) تقديم جميع التسهيلات والخدمات الإدارية واللوجستية والاجتماعية والحوافز التمويلية والضريبية فى إطار حزمة من السياسات والإجراءات التنظيمية تركز على التشاور لمساعدة وتشجيع القطاع الخاص على توسيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية وفتح أسواق جديدة تساهم فى التنمية والتشغيل .
- (7) تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الاستثمار فى مجالات التعليم والتدريب المهنى والتقنى وإعادة التأهيل أثناء الخدمة باعتبار هذه المجالات ركيزة أساسية لتطوير واستدامة المنشآت من خلال توافر العمالة الماهرة القادرة على التكيف مع المستجدات والتطورات العلمية والتكنولوجية .
- (8) تكثيف الحملات التوعوية لترسيخ ورفع قيمة العمل ونشر ثقافة الإنتاج والتشغيل الذاتى والعمل الحر وبوجه خاص إعادة الاعتبار للعمل المهنى بمشاركة جميع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومختلف وسائل الإعلام مع التركيز على تنمية روح الابتكار والمبادرة لدى الشباب وضرورة تقديم التسهيلات والحوافز المتنوعة لتطوير قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها على توفير المزيد من فرص العمل.
- (9) التأكيد على المسئوليات الاجتماعية للقطاع الخاص فى مجالات البيئة والمشاريع الاجتماعية بما لها من تأثيرات إيجابية على مردود العمالة وتطوير المنشآت الاقتصادية والمجتمع الذى تعمل فيه .
- (10) بذل المزيد من الجهود لاستكمال بناء السوق العربية المشتركة واتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة على المستويات الثنائية وشبه الجماعية

والجماعية نحو تحرير الخدمات وزيادة التجارة العربية البينية وتحرير انتقال وحركية القوى العاملة ورجال الأعمال وزيادة تدفقات الاستثمارات العربية واتجاهاتها نحو القطاعات الاقتصادية ذات ميزات تفضلية ومصالح مشتركة فيما بين البلدان العربية من أجل بناء التكتل الاقتصادى العربى المنشود على أسس التكامل والتعاون وليس التنافس الاقتصادى .

(11) إنشاء وتفعيل الآليات المناسبة لتقييم ومراجعة أنماط التنمية المتبعة وما تحقق من خلالها من إنجازات حسب مكوناتها وأبعادها المتلازمة وبوجه خاص فى مجالات التشغيل ومكافحة الفقر والاستبعاد والتهميش وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للشعوب العربية ، على أن يكون القطاع الخاص شريكا أساسيا وفاعلا فى هذه الآليات من أجل وضع السياسات والبرامج التنموية الداعمة لاستدامة المؤسسات وفرص العمل وزيادة الدخل القومى وتكوين الثروة .

(12) التأكيد على أن التنمية البشرية هى مفتاح النهضة والتقدم وحادثة المجتمعات وتطورها مما يستوجب إشراك أصحاب المنافع وفى مقدمتهم القطاع الخاص فى معالجة اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل المتغيرة بما يساعد على حسن استغلال الثروة البشرية وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات العربية وتوفير المزيد من فرص العمل .

(13) تعزيز الاندماج والتمكين الاقتصادى للمرأة العاملة العربية واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع وزيادة مشاركتها فى الحياة الاقتصادية وعملية التنمية مع التأكيد على أهمية تمكينها من الالتحاق ببرامج الإعداد والتأهيل والتدريب المهنى المخصصة لها .

(14) تنظيم القطاع غير المنظم دون إعاقه حركيته فى توليد فرص العمل بهدف الارتقاء به تدريجيا إلى القطاع المنظم عن طريق : توسيع مظلة الإقراض الأصغر - تقديم الخدمات والحوافز - تيسير عملية التسجيل - إيجاد تشريعات خاصة بهذا القطاع .

(15) تحديث وتطوير مكاتب التشغيل وخدماتها مع التأكيد على ضرورة رصد اتجاهات سوق العمل ودعم وظائف الإرشاد والتوجيه التربوى والمهنى لمساعدة الشباب على اكتشاف إمكانياتهم الذاتية وتحديد اختياراتهم فى المراحل التعليمية والتدريبية الأعلى بهدف تنمية القدرات الكامنة فيهم وتحقيق الانتقال السليم من الحياة الدراسية إلى الحياة المهنية وبمشاركة أطراف الإنتاج فى هذه العملية .

(16) السعى لاكتساب التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها فى اقتصاد المعرفة فى الدول العربية من أجل توسع القاعدة الاقتصادية وأنماط العمل الجديدة فى المنطقة العربية.

(17) دعوة البلدان العربية إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من الإنجازات الملموسة بشأن متطلبات العقد العربى للتشغيل فى ضوء توجهات وقرارات القمم الاقتصادية التنموية والاجتماعية الدورية والمتعاقبة .

(18) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة فى البلدان العربية للمساهمة الإيجابية لدعم جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية فى ضوء قرارات القمم الاقتصادية التنموية والاجتماعية (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011 ، الرياض 2013 ) .

### **ثانيا : فى مجال التنمية الاقتصادية المتوازنة والمناخ الاستثمارى الداعم لخلق فرص عمل :**

(19) الاصلاح المؤسسى والحوكمة ضرورية لضمان زيادة المردود من الانفاق الحكومى لزيادة توليد فرص العمل .

(20) ضرورة ترشيد الدعم لضمان وصوله لمستحقيه والمحافظة على وضع الطبقة رقيقة الحال .

(21) عدم الاعتماد على القطاع العام كمصدر أساسى للتشغيل وضرورة تحسين بيئة العمل من أجل إتاحة فرص أفضل للقطاع الخاص باعتباره المولد الرئيسى لفرص العمل .

(22) ضرورة زيادة الانفاق على البنى التحتية من أجل زيادة النمو وخلق فرص عمل جديدة .

(23) دعوة الدول العربية إلى العمل على تمكين سياستها تجاه ريادة الأعمال وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك تعظيما لقدرتها على خلق فرص العمل من خلال إحكام التنسيق المؤسسى والحوار مع القطاع الخاص ومراجعة السياسات وتقويمها .

- (24) لدعم عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على المنظمات العربية والدولية السعى لتبادل الخبرات والتجارب العملية الدولية الناجحة للاستفادة منها وبناء القدرات .
- (25) العمل على تحرير حركة الأموال العربية وتيسير تنقل العمالة العربية وحركة أصحاب الأعمال ومراجعة قوانين الاستثمار في بعض الدول العربية التي من شأنها إعاقة فرص العمل بغية زيادة الاستثمارات وتعزيز فرص العمل تحقيقا للحماية الاجتماعية .
- (26) دعوة المستثمرين للاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعات الثقيلة .
- (27) الدعوة لإنشاء رابطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية من أجل تدعيم الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين .
- (28) دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمنح المجالس الاقتصادية والاجتماعية صفة مراقب في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .
- (29) التأكيد على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ناحية التمويل من الدخول إلى والخروج من الأسواق بسهولة ويسر .
- (30) تعزيز " الابتكار والحركية " في الأسواق من خلال الحد من المخاطر وتخفيض الكلف على الداخلين الجدد للأسواق لتحقيق نمو أفضل .
- (31) إصلاح البيئة الاستثمارية يعتبر عنصرا ضروريا ولكن ليس كافيا ويحتاج إلى التعزيز من خلال مبادرات تتعلق بتنمية المهارات وتوفير التمويل وتحسين البنية التحتية .
- (32) الانفتاح التجارى والتكامل مع الاقتصاد الدولى يدعم تدفق الاستثمارات المولدة لفرص العمل ، والفرصة قائمة للمزيد من التجارة البينية داخل المنطقة .
- (33) دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتبنى مبادرة هيئة الاحصاءات العربية (عربستات) وذلك على غرار هيئة الاحصاءات الأوروبية (يوروستات) وذلك نظرا لأهمية هذه الهيئة فى تطوير نظم الاحصاءات العربية وتوفير بيانات اقتصادية دقيقة لمتخذى القرار لاتخاذ القرارات المناسبة.

(34) دعوة الدول العربية إلى تطبيق التصنيف العربى المعيارى للمهن الذى أصدرته منظمة العمل العربية فى عام 2008 وذلك لخدمة أغراض الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

### ثالثا : فى مجال الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعى :

(35) الدعوة لنشر الوعى بالحماية الاجتماعية كأداة للعدالة الاجتماعية وإدماج ذلك فى مناهج التعليم وتشجيع الاتجاه للتخصصات العلمية ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية بما فيها الدراسات الأكتوارية .

(36) التأكيد على أهمية التنسيق العربى من أجل المساعدة على وضع أرضية مشتركة للحماية الاجتماعية والعمل على توحيد نظم التأمينات الاجتماعية داخل كل دولة مع توحيد نظم المنافع المقدمة للمشاركين بغض النظر عن القطاع الذى يعملون فيه .

(37) العمل على إيجاد آلية تنسيق بين كافة أجهزة العمل العربى المشترك والمنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوعات الحماية الاجتماعية ، بما يسهم فى العمل فى إطار منظومة متكاملة ، وبما يمنع الازدواجية ويحقق أكبر قدر من الاستفادة للفئات المستهدفة .

(38) الاستجابة للحاجة الماسة والعاجلة فى إعادة توجيه الدعم لقطاع تمويل مشاريع التشغيل الذاتى والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لتحقيق التمكين الاقتصادى الشامل للفقراء والنشطين وخاصة الشباب العاطل ومحدودى الدخل والأسر الضعيفة القادرة على الإنتاج ، وخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمر بها المنطقة العربية ، حيث تحتاج هذه الفئات بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية النمطية لحماية اقتصادية جادة متمثلة فى دعم مالى وفنى خاص يعالج أهم الاقصاءات التى تواجهها هذه الفئات المحرومة فى تنمية الأعمال المدرة للدخل وأهمها الوصول إلى الفرص الاستثمارية والأسواق الواعدة والاستفادة من الخدمات الأساسية لبيئة الاستثمار ، والشراكة فى تنمية الأعمال مع القطاع الخاص والتمويل وضمان التمويل للمشروعات ، ويشمل التمكين الاقتصادى الشامل مرافقة هذه الفئات من الفقراء النشطين فى كل مراحل تنفيذ مشاريعهم المدرة للدخل وأعمالهم الاستثمارية بدءا بالوصول إلى أسواق واعدة ، دراسات المشاريع ، المساهمة فى التمويل كشريك أعمال ، وتأمين الائتمان ، تيسير الوصول والتدريب

المهني والإداري الموافق لاحتياجات السوق والمساعدة الفنية والخدمات التسويقية .

(39) العمل على تدريب المسؤولين عن الاحصاءات في الدول العربية بما يمكن من عمل قواعد بيانات وطنية محدثة وفق المعايير الدولية ، وصولاً إلى قاعدة بيانات عربية تمكن من إجراء التحاليل الدقيقة ووضع خطط الاستهداف القابلة للتنفيذ.

(40) دعوة الحكومات العربية إلى أفراد سياسات حماية اجتماعية تناسب أوضاع بلدانها، على أن تتضمن هدف التوسع الأفقي في التنفيذ السريع للضمانات الأساسية وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع وضمان حد أدنى من الدخل وشمول العاملين بالقطاع غير المنظم ، وكذلك التوسع رأسياً بصورة متدرجة ، وتكون هذه السياسات في إطار برنامج مجتمعي للتنسيق تترابط فيه الحماية الاجتماعية ودعم التشغيل وتشجيع قيام المؤسسات الإنتاجية .

(41) العمل في المدى القريب على تحسين الاستهداف لبرامج المساعدات الاجتماعية مع زيادة تغطيتها لتشمل الفئات الفقيرة والعمل في المدى المتوسط على تقليل الاعتماد على دعم السلع وتحويل أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي تدريجياً إلى أنظمة قائمة على استهداف الفقراء والفئات الأقل حظاً .

(42) دعم جهود التدريب والبحث في مجال الحماية الاجتماعية والسعي لتحقيق المزيد من التعاون في ذلك مع المؤسسات العربية والدولية .

(43) الدعوة لإقرار صيغة مؤسسية للحوار الاجتماعي مؤطرة بإطار قانوني وتفعيل دور الدولة في توفير مستلزمات تنشيطها على كل المستويات بمشاركة طرفي الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المتوازن .

(44) تبنى برامج للترويج للحوار الاجتماعي وترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي تهدف إلى توزيع أعباء التحول الاقتصادي ، وما يمكن أن يحققه هذا التحول من نتائج إيجابية وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين جميع فئات المجتمع ، وتقاسم عوائد التنمية بعدالة تصب في مصلحة المجتمع العليا .

(45) اعتماد مبدأ الحوار الاجتماعي في موضوعات التشغيل بمختلف جوانبه واعتماد التشريعات والآليات الكفيلة بجعل هذا الحوار دائماً وشاملاً لكافة

الأطراف المعنية باعتبار أن النهوض بالتشغيل مسئولية مشتركة لجميع مكونات المجتمع في ظل ظروف العولمة واقتصاد السوق .

(46) الدعوة لتعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدارسات والمعلومات ومعاهد الثقافة العمالية لأعداد كوادر قيادية واعية ومدربة في إدارات العمل ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال قادرة على إدارة الحوار وتذليل الصعوبات ومواجهة التحديات .

(47) دعم وتعزيز قدرات هياكل ومؤسسات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني لضمان مشاركتها الفاعلة في صياغة سياسات العمالة الوطنية والتشغيل بدأ من تحليل وتقييم أوضاع التشغيل وسوق العمل وتقديم الاستشارات وصولاً إلى الإسهام في إقرار السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية .

(48) التأكيد على أهمية مشاركة خبراء في سياسات وبرامج التشغيل وممثلين من مؤسسات المجتمع المدني ووزارات الاقتصاد والتخطيط والوزارات القطاعية التي لها دور في خلق وتوفير فرص العمل إلى جانب ممثلي أطراف الإنتاج في المستوى الوطني للحوار الاجتماعي.

